

ذا ناشيونال : "الحرارة ستقضم ظهور العراقيين قريباً"!



بينما قدمت الدول تعهدات طموحة لإزالة الكربون من اقتصاداتها في قمة المناخ "COP26" في تشرين الثاني، في جلاسكو (في اسكتلندا)، ظل العراق صامتاً في ذلك الوقت.

و تواجه البلاد مشكلة كبيرة ، فالنفط هو شريان الحياة لاقتصادها ، ليس فقط من أجل الإيرادات ولكن أيضاً كوقود لمحطات الطاقة لمعالجة النقص المزمن في الكهرباء .

تشكل صادرات النفط الجزء الأكبر من الميزانية الوطنية العراقية ، أكثر من 90 في المائة من الإيرادات السنوية ، ومعظمها ينفق على رواتب القطاع العام. هذا يترك القليل لإنفاقه على الطاقة الخضراء .

العراق الآن عرضة للتخلف عن الركب: تعهدت 35 دولة بالانتقال بالكامل إلى المركبات الكهربائية في العراق عليها صادق التي 2015 لعام باريس اتفاقية في النظر وإعادة ، "COP26"

وتدعو أحدث إستراتيجيات البيئة الوطنية (للعراق) إلى خفض الانبعاثات بنسبة 2 في المائة فقط بحلول

في غضون ذلك، تستدعي مشاكل الكهرباء لدى العراق حلولاً عاجلة. ودفع الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي حركة احتجاج وطنية قوبلت بالقوة خلفت مئات القتلى.

ومن المتوقع أيضًا أن يتضاعف عدد سكان العراق إلى 80 مليونًا بحلول عام 2050، وهو العام الذي حددته عشرات الدول كهدف لخفض انبعاثات الغاز بشكل كبير، كجزء من اتفاقية باريس.

يعتمد هذا النمو السكاني السريع على عائدات النفط في كل شيء من واردات الغذاء إلى أجور القطاع العام.

حان الوقت لتحديد الأولويات

بالنسبة لوزير الطاقة السابق لؤي الخطيب، يجب على العراق أن تكون أولوياته صحيحة، حتى لو كان ذلك يعني تنحية أهداف COP26 الخاصة بخفض الانبعاثات إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050.

و "لا ينبغي أن نتجاهل التحديات الحالية والمستقبلية، مثل النقص الحاد في الكهرباء وتقلص إمدادات المياه، فقط لتحقيق هدف لا يتناسب مع أولوياتنا. لذا، إذا كنا نتحدث عن التهديدات الوجودية التي تواجه البشرية، فيجب أن نتحدث أيضًا عن التهديدات الوجودية التي تواجه العراق بناءً على أمنه القومي، قال الخطيب، وهو زميل متميز في مركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا في نيويورك، لصحيفة ذا ناشيونال.

كافحت الحكومات المتعاقبة لحل أزمة الطاقة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الحكومة العراقية فشلت في تخصيص استثمارات كافية لتحديث الشبكة الوطنية أو تحفيز الاستثمار الخاص في هذا القطاع.

أدت الانهيارات المتكررة لأسعار النفط منذ عام 2014 إلى استنفاد رأس المال الاستثماري للعراق لمشاريع الطاقة المتجددة.

الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة
كيف يمكن للعراق أن يحقق صفر انبعاثات يبقى سؤالاً مفتوحاً.

و تبدو المشاريع الخضراء في البلاد مثيرة للإعجاب لأنها تبدو على الورق، بما في ذلك برامج الطاقة الشمسية وزراعة ملايين أشجار النخيل وإدخال تكنولوجيا أكثر كفاءة لتوليد الطاقة، بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية.

و كان التحول إلى الطاقة الشمسية عملية بطيئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى قلق الشركات الأجنبية بشأن مشاريع الطاقة الكبيرة في العراق.

العديد من مشاريع الطاقة الشمسية لم تغادر بعد مرحلة التخطيط. لا يزال البعض الآخر ناشئاً.

لكن مشروعاً مع مصدر - التي يوجد مقرها الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة - لتركيب حوالي 1 جيجاوات من الطاقة الشمسية سيكون خطوة مهمة إلى الأمام ويمكن أن يلهم الثقة لإطلاق مخططات مماثلة.

و في الوقت الحالي، يأتي حوالي 76 في المائة من إمدادات الكهرباء في العراق من حرق النفط، بينما يوفر الغاز الجزء الأكبر من الباقي. تمثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حوالي واحد في المائة.

كما أن الغاز الطبيعي وفير أيضاً ، وهو منتج ثانوي لاستخراج النفط، ولكن الحصول عليه ومعالجته مكلف، حتى لو كان ذلك منطقياً من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل.

و بدلاً من التقاط الغاز، تختار العديد من شركات النفط حرقه، وهي ممارسة ملوثة للغاية ومهددة للغاز تسمى الحرق.

و يقول الخطيب إن استمرار إهدار مورد ثمين مثل الغاز الطبيعي يمكن أن يضيء ما يصل إلى أربعة ملايين منزل.

و "أعلم أن الحكومة الحالية ملتزمة بخفض نسبة حرق الغاز إلى الصفر بحلول عام 2025، لكننا رأينا أن أهدافًا مماثلة لم تتحقق. في عام 2010، تعهدت الحكومة آنذاك بخفض حرق الغاز إلى الصفر بحلول عام 2015. لقد فاتنا ذلك، واليوم أضافوا خمس سنوات أخرى على أمل تحقيق الهدف بحلول عام 2030.

مسألة اقتصاد

على الرغم من تمسك العراق بجاذبية عائدات النفط وحرق الهيدروكربونات لتوليد الكهرباء، فإن أسباب دعم التحول الأخضر العالمي أصبحت أكثر وضوحاً.

و يصنف برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق على أنه خامس دولة معرضة للخطر في العالم من حيث انخفاض المياه وتوافر الغذاء ودرجات الحرارة القصوى.

و كلما زاد دفء العراق، ازدادت حالات الجفاف المتكررة، مما يرفع ملوحة التربة إلى مستويات تجعل الحقول غير صالحة للزراعة.

من المتوقع أن تسجل البلاد زيادة في درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين وانخفاضًا بنسبة 9 في المائة في هطول الأمطار بحلول عام 2050، وفقًا لبوابة معرفة تغير المناخ، وهي مركز للمعلومات والبيانات والأدوات المتعلقة بالمناخ للبنك الدولي.

مثل هذا الارتفاع من شأنه أن يحطم الرقم القياسي للحرارة في بغداد عند 51.8 درجة مئوية، والذي تم الوصول إليه في 29 تموز.

ستكون مستويات الحرارة هذه لا تطاق بالنسبة لمعظم الناس ويمكن أن تثبت القشة التي قصمت ظهر البعير للعراقيين المنهكين بالفعل من ضعف إمدادات الكهرباء.

الهدف النهائي لاتفاقية باريس هو الحفاظ على الزيادات في ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين، بهدف 1.5 درجة مئوية، ودفع ما يقرب من 200 موقع، بما في ذلك العراق، لمواكبة التحول العالمي الضروري نحو التنمية المستدامة.

و عمل علي اللامي مستشاراً للبيئة وتغير المناخ في حكومات عراقية مختلفة وكان من بين الوفد العراقي الرسمي في Cop26.

و يتذكر كيف كان العراق اسمه في العربية (أرض السواد) بسبب الأراضي الزراعية الخصبة مع تجاوز السنوي لنهري دجلة والفرات إيداع طبقات سمكة من الطمي والطين على السهول الفيضية العراق الشاسعة.

"لقد فشلت الأمطار الموسمية في السنوات الأخيرة مقارنة بالعقود الماضية. لا أبالغ عندما أقول أن لدينا ثلاثة فصول من الصيف اليوم، حيث أصبح الشتاء والربيع والخريف قصيراً جداً. أود أن أقول إن الجفاف أصبح أكبر تهديد للعراق وأمنه الغذائي اليوم" قال اللامي.

لمعالجة المشكلة، يشير الاقتصادي العراقي مازن الشيخ، الذي أدار شركات كبيرة في العراق بما في ذلك موتورولا وآسيا سيل، إلى أن البلاد بحاجة إلى كبح جماح الدور المتسلط للدولة في قطاع الطاقة، بسجلها من البيروقراطية والفساد.

وبدلاً من ذلك، قال إنه يتعين على الحكومة أن تكون أكثر استباقية في دعوة المستثمرين المحليين والأجانب لتطوير الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

"مفهوم وجود مستثمر غير موجود تقريباً، كما تعلمون، نظام البناء والتشغيل والتحويل هذا نادرًا ما يستخدم في العراق. وقال "الحكومة تريد تمويل كل شيء وهذا خطأ".

"لطالما نصحت الحكومات في العراق بعدم استثمار دولار واحد في البنية التحتية للطاقة ومحطات الطاقة الشمسية للاستغناء عن النفط. وقال إنهم ما زالوا يحاولون تمويل هذه المشاريع وأنا أقول لهم "لا" مشددًا على أن مستثمري القطاع الخاص يجب أن يتحملوا الضغط.

بالنسبة للعراق، لا يمكن لهذا الانتقال إلى الاستثمار الخاص في الطاقة الخضراء أن يأتي قريبًا بما فيه الكفاية.